

- أما بالنسبة للموظفين الذين من الممكن اقتراح تمديد حد سنهم القانوني وفق مقتضيات القانون السالف الذكر، فيتعين عليكم تقديم تقرير مفصل يتضمن دواعي التمديد موقع من طرفكم؛ مرفق برسائل موقعة من طرف المعنيين بالأمر، بيدون فيها موافقتهم على التمديد مع تحديد مدة التمديد، مصحوبة بنسخة من البطاقات الوطنية للتعريف.

والجدير بالذكر أن اللجوء إلى عملية التمديد يجب أن تتم فيما إذا اقتضت حاجة المصلحة ذلك، سيما بالنسبة للأطر ذوي الكفاءات العلمية والذين راكموا تجارب مهنية و خبرة؛ من شأنها ان تساعد الادارة في الحفاظ على السير العادي في تدبير الملفات المهمة ، مع الإشارة إلى أن هذا التمديد يبقى رهين الموافقة النهائية للسيد رئيس الحكومة.

ونظرا للآجال المرتبطة بهذا الملف، وصعوبة تدبيره، فإنه يقترح اعتماد المدة القصوى للتمديد والمحددة في سنتين، مع الإشارة إلى أن كل طلب تمديد قدم في هذا الشأن، لا يمكن التراجع عنه لكونه تترتب عنه انعكاسات مالية ومادية خلال إعداد ميزانية التسيير الخاصة بهذه الوزارة للسنة المقبلة، هذا فضلا عن صعوبة سلك مسطرة الالغاء لدى مصالح السيد رئيس الحكومة.

لذا، ومن أجل تمكين مديرية الموارد البشرية من معالجة ملفات التقاعد وتمديد حد السن القانوني، وكذا احترام الآجال المحددة في منشوري السيد رئيس الحكومة السالف ذكرهما، في معالجة ملفات التمديد، أطلب منكم موافاتي بملفات المقترحين للتمديد أو تجديد التمديد قبل متم شهر مارس 2022، وبالنسبة لملفات التقاعد لبلوغ حد السن القانوني قبل متم شهر أبريل 2022.

وعليه، أطلب منكم إعطاء هذه العملية العناية الكاملة حتى تتم معالجة ملفات التقاعد في أحسن الظروف وفي الآجال القانونية المحددة.

والسلام.

عن وزير الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
مجلس الوزراء التشريعية
إمضاء: عادل الفقيه